

Distr.: General  
17 July 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة  
حقوق الإنسان في بيلاروس أنابيس مارين المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/41.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/75/150

010920 250820 20-09661 (A)



## تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس أنابيس مارين

### موجز

في هذا التقرير، تركز المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس أنابيس مارين على إقامة العدل، ولا سيما قضاء الأحداث، والمضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني في بيلاروس.

## أولاً - مقدمة

## ألف - موجز تنفيذي

- 1 - أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس في قراره 13/20، استناداً إلى تقرير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/20/8). وطلب المجلس إلى المكلف بتلك الولاية أن يقدم إليه وإلى الجمعية العامة تقريراً كل سنة. ومنذ ذلك الحين، جدد المجلس ولاية المكلف سبع مرات، لمدة سنة واحدة كل مرة، في القرارات 15/23 و 25/26 و 17/29 و 26/32 و 27/35 و 14/38 و 22/41.
- 2 - ومع أن أوجه القلق التي أثارها المقرر الخاصة في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/44/55) لا تزال مطروحة، فإن هذا التقرير يركز على إقامة العدل، ولا سيما قضاء الأحداث، والمضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والمدونون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني في بيلاروس.
- 3 - ولا يزال استقلال القضاء يشكل مصدر قلق بالغ. فإجراءات تعيين القضاة وخدمتهم وعزلهم تقوض استقلال القضاء وتطعن في مفهوم الفصل بين السلطات وسيادة القانون. فاستقلالية القضاء أساسية للديمقراطية ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 4 - ويساور المقرر الخاصة القلق لأن الرقابة المفرطة التي تمارسها السلطة التنفيذية تقوض استقلالية المدعين العامين ونزاهتهم. وهناك ادعاءات خطيرة بأن المدعين العامين لا يضطعون بملاحقات قضائية لأسباب سياسية على ما يبدو، مما يتعارض مع المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة.
- 5 - واستناداً إلى المعلومات الواردة، لا تزال استقلالية وحياد المهنة القانونية مصدر قلق. وتشدد المقررة الخاصة على وجوب الحفاظ على حرية المحامين من تدخل الحكومة، بما في ذلك عن طريق الإنساح في المجال لإنشاء نقابة محامين مستقلة حقاً وضمان تمكين المحامين، بمن فيهم العاملون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، من أداء عملهم من دون عوائق وممارسة حريتهم في التعبير من دون خوف من الانتقام أو المضايقة من جانب السلطات. لذا يجب صون المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.
- 6 - وتشدد المقررة الخاصة على شواغلها المتصلة بالإطار التشريعي المتعلق بالجناة الشباب في بيلاروس، ولا سيما الشباب المدانين بجرائم غير عنيفة متصلة بالمخدرات بموجب المادة 328 من قانون العقوبات. ورغم الجوانب الإيجابية من قانوني العفو الموقعين في تموز/يوليه 2019 وأيار/مايو 2020، التي تستحق الثناء، لا يزال بعض القاصرين مدانين بتهم خطيرة. ومع أن المقررة الخاصة تنثني على التعديلات الأخيرة التي أدخلت على المادة 328، فإن هذه المادة تظل مفرطة في العقاب ولا تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان أو تولي الاعتبار الواجب لالتزامات الدولة بضمان مصالح الطفل الفضلى.
- 7 - وتكرر المقررة الخاصة الإعراب عن قلقها إزاء حقوق الطفل في بيلاروس في محاكمة عادلة، بما ينسجم مع المادتين 37 و 40 من اتفاقية حقوق الطفل. وكثيراً ما تؤدي جرائم متصلة بالمخدرات إلى عمليات اعتقال وسوء معاملة لا تتفق مع معايير حقوق الإنسان ويمكن أن تشمل اعترافات قسرية وعنفا نفسياً. وينبغي معاملة الأطفال باحترام وكرامة، وينبغي ألا يُلجأ إلى الاحتجاز إلا كملأذ أخير، وأن يمارس وفقاً للقانون.

- 8 - وتشير المقررة الخاصة إلى قلقها إزاء عدم وجود رقابة عامة فعالة على ظروف احتجاز الأطفال، ولا سيما استخدام التدابير التعليمية الإلزامية وعدم وجود رقابة فعالة داخل هذه الأنظمة لضمان احترام حقوق الطفل، بما في ذلك عدم المعاقبة البدنية.
- 9 - وأبلغت المقررة الخاصة بأن الحق في التعليم الثانوي لا يمكن تحقيقه في كثير من الأحيان في نظام العقوبات البيلاوسي وبأن السجن يحول دون الالتحاق بالتعليم العالي. وهي تؤكد من جديد أن الحصول على التعليم أمر أساسي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الشباب المسجونين.
- 10 - وما يثير جزع المقررة الخاصة هو ضعف مستوى الرعاية الصحية المتوفر للأطفال والشباب المحتجزين، وبخاصة بعض التدابير الصارمة المتخذة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعدم وجود تدابير أخرى لحماية تلك الفئة الضعيفة بشكل خاص حماية فعالة. وهي تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد عن الافتقار إلى معدات الحماية المتاحة خلال الجائحة وبصورة أعم إزاء نقص الرعاية الطبية الفعالة للقاصرين والشباب المحتجزين، ولا سيما أولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة.
- 11 - واستناداً إلى المعلومات الواردة، لا تزال ظروف احتجاز الشباب سيئة وأفيد بأنها حتى جُعلت أسوأ بالنسبة إلى المدانين بالجرائم المتصلة بالمخدرات. غير أن المقررة الخاصة تحيط علماً بالتطورات الإيجابية في بعض الحالات الفردية التي أُبلغت بها، والتي يمكن أن تكون دليلاً على تقدم تحرزه الحكومة في فهم الاحتياجات المحددة للأطفال.
- 12 - وتؤكد المقررة الخاصة أيضاً قلقها إزاء استمرار ممارسة العمل القسري في أماكن الاحتجاز، الذي كثيراً ما يؤثر على الصحة، وإزاء غياب المحاكمة وفق الأصول القانونية أو الضمانات القانونية في الإجراءات التأديبية المرتبطة بها.
- 13 - ويساور المقررة الخاصة القلق لأن العقوبات الجنائية والإدارية لا تزال تُفرض بشكل انتقائي وغير متناسب على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، ما يحول دون مشاركتهم مشاركة مجدية في الحياة العامة.
- 14 - ومن شأن استمرار وجود بيئة تقييدية وقيود شديدة تحد من ممارسة الحريات الأساسية نتيجة للمضايقة القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والمدونون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني أن يؤثر على ممارسة الحق في المشاركة في العمليات الانتخابية المقبلة. وتشير المقررة الخاصة إلى أن التوصيات الواردة في تقريرها السابق إلى الجمعية العامة (A/74/196) بشأن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة في العمليات الانتخابية، لا تزال صالحة.

## باء - المنهجية

- 15 - تؤدي المقررة الخاصة واجباتها بصفتها المكلفة بالولاية وفقاً لمبادئ الاستقلالية والنزاهة واستقلال المصادر. والمقررة الخاصة ملتزمة بالوفاء بولايتها امتثالاً لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وهي تواصل إيلاء اهتمام خاص لحماية مصادر معلوماتها.
- 16 - وعلى غرار ما حصل في السنوات السابقة، قدمت المقررة الخاصة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019 طلباً لزيارة بيلاروس بصفتها الرسمية. ولم يلق طلبها أي رد حتى الآن. وسترحب المقررة

الخاصة بالفرص المتاحة للتعاطي بصورة بناءة مع حكومة بيلاروس وهي تشجع الحكومة على إعادة النظر في موقفها من ولايتها.

- 17 - ويغطي هذا التقرير، المقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/41، الفترة الممتدة حتى 15 حزيران/يونيه 2020، وهو أُعد على أساس المعلومات التي وردت حتى ذلك التاريخ.
- 18 - ولما كان من المتعذر على المقررة الخاصة زيارة بيلاروس، فقد اعتمدت على المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة، بينها البيانات الحكومية، وردود الحكومة على رسائل الادعاءات والمنشورات الرسمية، والتقارير الواردة من المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك تقارير هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

## ثانياً - إقامة العدل

- 19 - ينص القانون البيلاروسي على الحق في محاكمة عادلة وعلنية والحق في افتراض البراءة، ولكن كثيراً ما يتم تجاهل هذين الحقين في الممارسة العملية. وكثيراً ما يُلقى عدم استقلالية القضاء والتعدييات على حقوق الدفاع عبء إثبات البراءة على المدعى عليه<sup>(1)</sup>.

## ألف - استقلالية القضاء والمدعين العامين والمحامين ونزاهتهم

### 1 - القضاة

- 20 - تشيد المقررة الخاصة بالدعم التنظيمي واللوجستي وبالدعم بتقديم الموظفين، المقدمين من المحكمة العليا لبيلاروس إلى أنشطة محاكم القضاء العام، وفقاً لقانون القضاء ووضع القضاة<sup>(2)</sup>، بصيغته المؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2016. ويشكل ذلك جانباً إيجابياً من جوانب الإصلاح القضائي والقانوني<sup>(3)</sup> لأن هذه الوظائف تتجاوز اختصاص وزارة العدل بوصفها سلطة تنفيذية<sup>(4)</sup>. غير أن المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء القضايا التي لا تزال تقوض استقلالية القضاء وتؤثر سلباً على إعمال الحق في محاكمة عادلة (انظر CCPR/C/BLR/CO/5).

- 21 - ويساور المقررة الخاصة القلق من أن الرئيس يحتفظ بسلطة استئنافية مطلقة في تعيين القضاة وعزلهم. وعند فحص المرشحين لتعيينهم، أو لإعادة تعيينهم، قضاةً يتشاور مكتب الرئيس مع مجلس الأمن

(1) United States Department of State, "2018 country reports on human rights practices: Belarus"

(2) متاح عبر الرابط <http://pravo.by/document/?guid=3871&p0=hk0600139>.

(3) في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، وقّع رئيس بيلاروس مجموعة من القوانين النظامية المتعلقة بالإصلاح القضائي، هي المرسوم رقم 6، والأمر التوجيهي رقم 529، والأمر التوجيهي رقم 530. كما ورد في المرسوم رقم 6، يهدف الإصلاح إلى توحيد القوانين المتعلقة بالقضاء، وتحسين جودة إقامة العدل، ومواصلة بناء قدرات المحاكم والقضاة، وتحسين توفير اللوازم المادية والتقنية والموظفين. يؤدي الإصلاح أيضاً إلى إنشاء نظام وحيد لهيئات إنفاذ القانون تكون وزارة العدل مسؤولة عنها. دخل التشريع الجديد حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2014.

(4) National Human Rights Coalition, "Alternative report by the National Human Rights Coalition on implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights in the Republic of Belarus", submission for the 124th session of the Human Rights Committee, 8 October–2 November 2018. Available at [https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/BLR/INT\\_CCPR\\_CSS\\_BLR\\_31288\\_E.pdf](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/BLR/INT_CCPR_CSS_BLR_31288_E.pdf)

الوطني، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات أنشئت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 مكلفة بضمان أمن بيلاروس. ويُسمح لهذا المجلس بإشراك دوائر خاصة في التحقق من وثائق تفويض المرشحين وفي الموافقة على تعيينهم. وما يثير القلق بوجه خاص هو أن القضاة يرشَّحون ويُعيَّنون في جلسات مغلقة. ورغم الشروط العامة الواردة في المادة 76 من قانون القضاء ووضع القضاة التي يتعين على المرشحين استيفاؤها، فإن المعايير التي يطبقها الرئيس ومجلس الأمن الوطني عند فحص المرشحين واتخاذ قرارات أخرى تتعلق بالقضاة تظل غير معلنه للمرشحين والجمهور. غير أن أحد المعايير الرئيسية في اختيار المرشحين، وفقاً للمعلومات الواردة، هو ما إذا كان القاضي قد اتخذ أو لم يتخذ قرارات تناسب مجلس الأمن الوطني<sup>(5)</sup>. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن استمرار العمل بالإجراءات المتعلقة بتعيين القضاة وعزلهم لا يتسق مع استقلالية القضاء، ويضع عقبات أمام شفافية الإجراءات القضائية وموضوعيتها. إن استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية أساسي لسير الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

22 - وينص قانون القضاء ووضع القضاة، في صيغته المؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2016، على أن "القضاة يعيَّنون مبدئياً لمدة خمس سنوات، مع إمكانية إعادة تعيينهم لفترة جديدة أو لأجل غير مسمى". لذا فإن الحالة المتعلقة بالوضع القانوني للقضاة من حيث مبدأ عدم العزل يشكل مدعاة للقلق. ولا يحدد القانون معايير واضحة لتعيين القضاة وإعادة تعيينهم. ويبين تحليل المراسيم الرئاسية التي عينت القضاة أن 353 قاضياً (87 في المائة من جميع القضاة) اختيروا لفترة خمس سنوات. وإضافة إلى ذلك، هناك 25 قاضياً عُيِّنوا لتغطية فترة إجازة قضاة آخرين<sup>(6)</sup>. لذا عُيِّن 378 قاضياً (93 في المائة من جميع القضاة) لفترة محدودة، ولم يعيَّن إلا 30 قاضياً لفترة غير محددة. وتؤكد المقررة الخاصة أنه، تمشياً مع المبادئ الأساسية بشأن استقلالية السلطة القضائية، وبغية ضمان استقلالية القضاء، يجب ضمان مدة ولايتهم حتى سن التقاعد الإلزامية، وينبغي ضمانها على النحو المناسب بموجب القانون.

23 - وتحدّد مرتبات القضاة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 625 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 المتعلق بنظام أجر القضاة وتقديم الدعم المادي والتقني والدعم بالموظفين إلى محاكم بيلاروس، الذي تحدّد وفقاً له المرتبات الرسمية للقضاة كنسبة مئوية من مرتبات رئيسي المحكمتين الدستورية والعليا. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء عدم نشر مرفق المرسوم الذي ترد فيه هذه النسبة المئوية، ما يثير القلق إزاء كفاية الأجور.

24 - ويتمتع الرئيس بسلطات معينة في ما يتعلق بالتدابير التأديبية المتخذة بموجب المادة 102 من قانون القضاء ووضع القضاة. وللرئيس سلطة مقاضاة أو عزل أي قاضي من دون أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ أي إجراءات تأديبية<sup>(7)</sup>. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن في إمكان الرئيس أن يعزل أي قاضي من دون إجراءات عادلة أو مراجعة مستقلة لأي قرار كهذا، ما يمنع القضاة عملياً من الاضطلاع بعملهم المهني بشكل مستقل ومن دون أي تدخل.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

25 - مكتب المدعي العام مسؤول عن ضمان سيادة القانون على ما عداه وعن إنفاذ القانون والنظام، فضلاً عن صون احترام حقوق المواطنين وحرياتهم والمصالح المشروعة للدولة<sup>(8)</sup>. وينظم عمل المكتب دستور بيلاروس (المواد 125-128)، وقانون 8 أيار/مايو 2007 المتعلق بمكتب المدعي العام لبيلاروس<sup>(9)</sup> وتشريعات أخرى تحدد اختصاص المكتب وإجراءاته التنظيمية والتنفيذية وسلطات المدعين العامين.

26 - ويعين رئيس الجمهورية المدعي العام للدولة بموافقة مجلس الجمهورية، ويكون المدعي العام للدولة رئيس نظام موحد ومركزي لهيئات مكتب المدعي العام. ويشرف المدعي العام للدولة والمدعون العامون التابعون له على تنفيذ القوانين والمراسيم والأنظمة وعلى تنفيذ أحكام المحاكم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتولون إجراء تحقيقات أولية ويقدمون الدعم للادعاءات المقدمة من الدولة في المحاكم.

27 - ويساور المقررة الخاصة الفلق لأن الملاحقة القضائية تعتمد على السلطة التنفيذية إلى درجة تقوض معها استقلالية الملاحقة ونزاهتها. وأطلقت ادعاءات متعددة بعدم إجراء ملاحقات قضائية لأسباب سياسية على ما يبدو<sup>(10)</sup>، أو بأن مباشرة الملاحقات القضائية أو عدم مباشرتها يعزى إلى تدخل السلطة التنفيذية<sup>(11)</sup>، ما يتعارض مع أحكام المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة.

28 - وثمة جانب آخر يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين أعضاء النيابة العامة والقضاة<sup>(12)</sup>. ويتمتع المدعون العامون بسلطة مفرطة وغير متوازنة لأنه يجوز لهم تمديد فترات الاحتجاز من دون إذن من القضاة<sup>(13)</sup>. ومع أن المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجنائية تنص على المساواة في الدفاع، فإن الادعاء يتمتع عملياً بصلاحيات قانونية وإجرائية عدة غير متاحة للدفاع بنفس الطريقة. فعلى سبيل المثال، يتمتع المدعون العامون بسلطات أوسع لتقديم الأدلة، وتُلبى التماسات المدعين العامين أكثر من التماسات الدفاع. وكثيراً ما يُمنع محامو الدفاع من درس ملفات التحقيق، أو الحضور أثناء الاستجوابات، أو فحص الأدلة ضد المتهمين إلى أن يعرض المدعي العام القضية رسمياً أمام المحكمة<sup>(14)</sup>. وتتمثل إحدى مهام المدعين العامين في حماية المصالح القانونية للمواطنين<sup>(15)</sup>، ولكن وفقاً للتقارير، فإن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرسل إلى مكتب المدعي العام تُحال إلى السلطات التي انتهكت حقوق الناس<sup>(16)</sup>. وينبغي لأعضاء النيابة العامة أن يؤديوا واجباتهم بإنصاف واتساق وسرعة، وأن يحترموا كرامة الإنسان ويحموها ويساندوا حقوق الإنسان، بحيث يسهمون في تأمين سلامة الإجراءات وسلامة سير أعمال نظام العدالة الجنائية<sup>(17)</sup>.

(8) بيلاروس، قانون 8 أيار/مايو 2007 المتعلق بمكتب المدعي العام لبيلاروس، المادة 2.

(9) متاح عبر الرابط <http://pravo.by/document/?guid=3871&p0=H10700220>

(10) International Commission of Jurists, "Attacks on justice 2005: Belarus", 11 July 2008

(11) United States Department of State, "2019 country reports on human rights practices: Belarus"

(12) Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Trial Monitoring in Belarus* (March–July 2011)

(13) (Warsaw, Organization for Security and Cooperation in Europe, 2011)

(14) United States Department of State, "2019 country reports on human rights practices: Belarus"

(15) United States Department of State, "2018 country reports on human rights practices: Belarus"

(16) بيلاروس، المادة 4 من قانون مكتب المدعي العام لبيلاروس.

(17) [www.legin.by/laravel-filemanager/files/1/CAT-NGO-Belarus-2018-ru%20\(1\)%20\(2\).pdf](http://www.legin.by/laravel-filemanager/files/1/CAT-NGO-Belarus-2018-ru%20(1)%20(2).pdf)

(18) المبادئ التوجيهية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة.

## 3 - المحامون

## تيسر الوصول إلى المهنة القانونية

29 - تنص المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين على أن الحماية الكافية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تقتضي حصول جميع الأشخاص فعلياً على خدمات قانونية يقدمها حقوقيون مستقلون. ووفقاً للمادة 62 من دستور بيلاروس، يحق لجميع الأشخاص الحصول على المساعدة القانونية لممارسة حقوقهم وحرياتهم، بما في ذلك الحق في الاستفادة، في أي وقت، من مساعدة المحامين وغيرهم من ممثليهم في المحاكم والهيئات الحكومية وهيئات الحكم المحلي والمشاريع والمؤسسات والمنظمات والجمعيات العامة، وكذلك في العلاقات مع المسؤولين والمواطنين. وتتظم أنشطة المحامين في بيلاروس بموجب مجموعة واسعة من القوانين التشريعية، بينها قانون نقابة المحامين والدعوة<sup>(18)</sup>.

30 - ومع أنه يجب أن يكون المحامون مستقلين وغير خاضعين لأي ضغط أو تأثير<sup>(19)</sup>، فإن قوانين بيلاروس تحد فعلياً من استقلالية المحامين من خلال إخضاع أنشطتهم لمراقبة مفرطة من جانب السلطات، ولا سيما وزارة العدل، ما يقوض القيم الأساسية لاستقلالية المحامين. وما يثير القلق في شكل خاص هو وضع المحامين الذين يحمون المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث أفيد بأن السلطات تستخدم القوانين بشكل انتقائي لاستهداف هؤلاء المحامين<sup>(20)</sup>. وعند اعتماد أي قانون، ينبغي للسلطة التنفيذية أن تضمن استقلالية المحامين.

31 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان في بيلاروس 2 112 محامياً. ووفقاً للقانون، يتعين على جميع المحامين أن ينتسبوا إلى نقابة إقليمية للمحامين أو إلى نقابة المحامين بمدينة مينسك. وجميع هذه النقابات متحدة في إطار الرابطة الوطنية لنقابات المحامين في بيلاروس. وفي ما يتعلق بالحصول على رخصة لمزاولة المهنة، يتعين على المحامين أن يخضعوا لامتحان تعده لجنة اعتماد المحامين. ويُسْتَرشد بنتائج ذلك الامتحان في اتخاذ القرار النهائي المتعلق بمنح الرخصة التي تصدرها وزارة العدل. وتشدد المقررة الخاصة على أن استقلالية اللجنة هي موضع تشكيك لأن وزير العدل يعين أعضاء اللجنة، ولأن اللجنة يرأسها نائب وزير العدل وهي تضم خمسة ممثلين عن الوزارة<sup>(21)</sup>،<sup>(22)</sup>. وبذلك، فإن وزارة العدل تمارس رقابة مفرطة على امتحانات اعتماد المحامين وعلى منح الرخص وتجديدها.

32 - ومع أن رخصة مزاولة المهنة تصدر لمدى الحياة، فإنه يتعين على المحامين كل خمس سنوات الخضوع لعمليات تفتيش تشمل اعتمادهم تقوم بها لجنة المصادقات أو من نقابة إقليمية للمحامين باسم اللجنة<sup>(23)</sup>. ويمكن للسلطات أن تطلب إجراء عمليات التفتيش هذه في أي وقت. ويُزعم أن هذه الطلبات تقدم

(18) متاح عبر الرابط [https://kodeksy-by.com/zakon\\_rb\\_ob\\_advokature.htm](https://kodeksy-by.com/zakon_rb_ob_advokature.htm)

(19) المبدأ 16 من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

(20) <https://naviny.by/article/20180629/1530282805-pochemu-advokaty-v-belarusi-zhivut-v-atmosfere-straha>

(21) بيلاروس، قرار وزارة العدل رقم 105 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 بشأن تنظيم عمل لجنة المصادقات لمهنة المحاماة في بيلاروس. متاح عبر الرابط [http://a-h.by/s153/archives/PoloZhenie\\_O\\_Kvalifikacionnoj\\_komissii\\_po\\_voprosam\\_advokatskoj\\_deJatelnosti\\_v\\_Respublike\\_Belarus.html](http://a-h.by/s153/archives/PoloZhenie_O_Kvalifikacionnoj_komissii_po_voprosam_advokatskoj_deJatelnosti_v_Respublike_Belarus.html)

(22) <https://naviny.by/article/20180629/1530282805-pochemu-advokaty-v-belarusi-zhivut-v-atmosfere-straha>

(23) Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, *Belarus: Control over Lawyers Threatens Human Rights* (2018).

بصورة تعسفية، ولكنها تبدو أحياناً ذات دوافع سياسية القصد منها الضغط على المحامين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتقدون الحكومة إما بسبب بيانات سابقة أدلوا بها في المحكمة أو بسبب نوع الموكلين الذين يوافقون على الدفاع عنهم، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان. وتُستخدم هذه الممارسة المتمثلة في تعليق رخصة مزاوله المهنة أو التهديد بتعليقها لإسكات المحامين الذين يتسلّمون قضايا حساسة.

#### الرابطه المهنية للمحامين

33 - يساور المقررة الخاصة القلق لأن وزارة العدل تمارس رقابة واسعة النطاق على الرابطة الوطنية لنقابات المحامين. ووزارة العدل مخولة اقتراح مرشحين لمنصب رئيس نقابة المحامين وطلب استقالة أو إقالة رئيسها، إذا ما ثبت للجنة اعتماد المحامين، الخاضعة هي أيضاً لوزارة العدل، أنه انتهك القانون<sup>(24)</sup>. ويجب أن يكون المحامون قادرين على تكوين جمعيات تدير شؤونها بنفسها بموجب حقهم في حرية تكوين الجمعيات. وينبغي للهيئة التنفيذية لرابطة نقابات المحامين أن تنتخب أعضائها وأن تمارس مهامها من دون أي تدخل.

#### حرية المحامين في التعبير

34 - تكفل المادة 33 من دستور بيلاروس الحق في كل من حرية الفكر والمعتقد وحرية التعبير. بيد أن حرية المحامين في التعبير في بيلاروس لا تزال مكبلة. والمقررة الخاصة على علم بحالات ألغيت فيها رخص مزاوله المهنة لعدد من المحامين بسبب أنشطتهم المهنية، لا سيما في الدعاوى التي مثل فيها المحامون مصالح مدافعين عن حقوق الإنسان أو أفراد ينتقدون السلطات أو سياساتها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2010، فقد ستّه محامين دافعوا عن مصالح مرشحين للرئاسة ومظاهرين رخص مزاولتهم للمهنة. وفي رسالة إلى رئيس نقابة المحامين في كانون الثاني/يناير 2012، طلبت وزارة العدل من المحامين التماس الموافقة على إجراء مقابلاتهم مع السلطات<sup>(25)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر 2017، خضع 8 محامين من 16 محامياً يمثلون مدعى عليهم في ما يسمى دعوى "الفيلق الأبيض"<sup>(26)</sup> لعمليات تفتيش استثنائية شملت فحصاً شفويًا بحكم الواقع من قبل لجنة اعتماد المحامين للتحقق من مؤهلاتهم. بيد أن بعضهم كان قد سبق له أن خضع، قبل أشهر عدة، لتفتيش عادي من جانب اللجنة. وبعد تفتيش استثنائي، فقد أحد المحامين رخصته، في حين أعلن أن سبعة محامين آخرين "ممثلون جزئياً للشروط القانونية" وكان يتعين عليهم الخضوع لفحص المصادقة الاستثنائي الجديد<sup>(27)</sup>. وأفيد بأن هذه الممارسات تُستخدم للضغط على محامين معينين ومضايقتهم لدورهم في الدفاع عن الحريات الأساسية. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن هذا التقييد المنهجي لحرية المحامين في التعبير أدى إلى وضع يتعين فيه

(24) وعلاوة على ذلك، تقوم وزارة العدل بتسجيل نقابات المحامين على نطاق الدولة وتدخل التعديلات على موثقتها؛ وتنظم عمليات التدقيق في النقابات وتتحقق من وثائق الاعتماد الفردية؛ وتعلق قرارات نقابات المحامين التي لم يجر تأكيدها بموجب القوانين البيلاروسية؛ وتباشر اتخاذ إجراءات تأديبية ضد المحامين (انظر <http://www.jurist.org/commentary/2012/06/volha-samasiuk-belarus-profession/>).

(25) <https://news.tut.by/society/271612.html>

(26) الدعوى ضد الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات الواسعة في عام 2017.

(27) *Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, Belarus: Control over Lawyers Threatens Human Rights*

على المحامين ممارسة الرقابة الذاتية خوفاً من أن تلغي وزارة العدل رخصتهم. وهذا أمر يثير القلق بوجه خاص نظراً لأنه لم تُنشأ حتى تاريخه أية آلية فعالة للطعن في إلغاء الرخص (انظر CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرة 41).

35 - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء الضغوط التي يتعرض لها المحامون، لا سيما أولئك الذين يدافعون عن السياسيين المعارضين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحافيين أو المدونين المنتقدين. ولهؤلاء المدعى عليهم إمكانية للاتصال بعدد محدود من المحامين نتيجة لجهود السلطات الرامية إلى طرد المحامين المستعدين للدفاع عنهم من نقابة المحامين أو ترهيبهم. وينص القانون على الحق في اختيار التمثيل القانوني بحرية؛ بيد أن مرسوماً رئاسياً يحظر على المحامين الأعضاء في منظمات غير حكومية أن يمثلوا في المحاكم أفراداً غير أعضاء في منظماتهم<sup>(28)</sup>.

36 - وفي مطلع عام 2020، تعرض محام بارز يدعى أله فولتشيك للترهيب والمضايقة بعد أن بثت شبكة دويتشه فيله، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، تقريراً عن موضوع الاختفاء القسري في بيلاروسيا تضمن مقابلة معه. ويمثل السيد فولتشيك مصالح أسرة يوري زاخارينكو، وزير الداخلية السابق الذي قُدم في عام 1999. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2020، فتشت لجنة التحقيق شقة السيد فولتشيك في مينسك مرتين في إطار تحقيق جنائي في جريمة قتل امرأة عُثر على جثتها على مقربة من المكان. وزعم أن قواعد وإجراءات التفتيش التي ينص عليها القانون لم تُحترم. وأضرت التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها تلك القضية بسمعة المحامي وخالفتم مبدأ افتراض البراءة<sup>(29)</sup>. وفي 5 كانون الثاني/يناير 2020، أُلقي القبض على الجاني المزعوم في فيتيبسك، ما أزال عن السيد فولتشيك الاشتباه في ارتكابه جريمة قتل. إن ممارسات كهذه تضع المحامين تحت الضغط وتثير فيهم الخوف من انتقام السلطات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على سمعتهم المهنية وصحتهم البدنية والنفسية.

37 - ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء استهداف المحامين الذين يدافعون عن المدافعين عن حقوق الإنسان أو الذين يتسلمون قضايا حساسة سياسياً والذين يهدفون إلى أداء واجباتهم من دون تدخل في مهامهم. إن مضايقة المحامين وترهيبهم ومقاضاتهم بسبب أنشطتهم المهنية المشروعة يتعارض مع المبدأين 14 و 20 من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

## باء - قضاء الأحداث

### الإطار التشريعي

38 - وفقاً للمعلومات الواردة، كان 59,3 في المائة من الأطفال المحرومين من حريتهم في بيلاروس في عام 2019 جناة لأول مرة<sup>(30)</sup>. ولا يمنح قانون الإنفاذ الجنائي الأطفال المحرومين من حريتهم وضماً

(28) United States Department of State, “2018 country reports on human rights practices: Belarus”

(29) رسالة مشتركة من المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في 19 آذار/مارس 2020. متاحة عبر الرابط [www.hfhr.pl/wp-content/uploads/2020/01/en-BY\\_Alternative\\_report\\_CRC.pdf](http://www.hfhr.pl/wp-content/uploads/2020/01/en-BY_Alternative_report_CRC.pdf)

(30) Belarusian Helsinki Committee and others, “Alternative report by coalition of Belarusian NGOs on implementation of the Convention of the Rights of the Child in the Republic of Belarus”, submission

قانونياً منفصلاً ولا ينص إلا على امتيازات بسيطة تتصل بتلقي الطرود والزيارات والتدابير التأديبية مقارنةً بامتيازات البالغين. ووفقاً للمادة 126 من قانون أصول المحاكمات الجنائية، يوضع الأطفال (المشتبه فيهم والمتهمون) قيد الاحتجاز أو قيد الإقامة الجبرية على أساس القواعد الإجرائية نفسها عملياً التي تطبق على البالغين. ويجوز احتجاز طفل أو وضعه قيد الإقامة الجبرية للاشتباه أو لاتهامه في ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس مدة تزيد عن سنتين، باستثناء بعض الجرائم الاقتصادية الخطيرة. وبالنسبة إلى الأطفال المشتبه أو المتهمين في ارتكابهم جرائم خطيرة أو خطيرة بوجه خاص (مثل الجرائم المخلة بسلام الإنسانية وأمنها، أو الجرائم المرتكبة ضد الدولة، أو جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الحياة والصحة)، يمكن تطبيق تدابير وقائية على أساس خطورة الجريمة من دون مراعاة سن الطفل<sup>(31)</sup>.

39 - وتؤكد المقررة الخاصة أن للأطفال احتياجات ومستويات مختلفة من النماء البدني والنفسي مقارنةً بالبالغين، ولذلك ينبغي معاملتهم معاملة مختلفة؛ وينبغي أن يكون هناك نظام منفصل لقضاء الأحداث يراعي جميع هذه الاختلافات<sup>(32)</sup>. وينبغي لنظام قضاء الأحداث أن يركز على إعادة التأهيل والعدالة التصالحية، عوض القمع والعقاب. وذكرت لجنة حقوق الطفل في الفقرة 36 من تعليقها العام رقم 10 (2007) بشأن حقوق الطفل في قضاء الأحداث، أنه ينبغي للقواعد الخاصة بقضاء الأحداث أن تسري على جميع الأطفال الذين لم يكونوا قد بلغوا بعد سن الثامنة عشرة عند ارتكاب الجريمة. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفقرة 13 من تعليقها العام رقم 21 (1992) بشأن المادة 10 (المعاملة الإنسانية للسجناء المحرومين من حريتهم) أنه ينبغي معاملة جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة الذين حُرِّموا من حريتهم، باعتبارهم أحداثاً، أقله في المسائل المتصلة بالعدالة الجنائية.

40 - ويحدد قانون العقوبات لبيلاروس السن الدنيا للمسؤولية الجنائية بـ 16 سنة، ولكنه يلاحظ قائمة شاملة بالاستثناءات التي يمكن بموجبها أن تبدأ المسؤولية الجنائية للقاصرين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة للغاية في سن الـ 14<sup>(33)</sup>. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر 2014، مُدِّدَت تلك القائمة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 6 بشأن التدابير العاجلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي خُفِّضَت بموجبه سن المسؤولية الجنائية عند ارتكاب الجرائم المتصلة بالمخدرات من 16 سنة إلى 14 سنة<sup>(34)</sup>. ونتيجة لذلك، حُكِمَ على عشرات الأطفال منذ عام 2015 بالسجن لمدد طويلة نتيجة للنهج المتشدد الذي تتبعه الحكومة إزاء الجرائم المتصلة بالمخدرات، مع عدم توشي أي تخفيف للأحكام الصادرة في حق الجناة الأحداث. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء عدم مراعاة مصالح الطفل الفضلى عند النظر في تدابير تقييد الأطفال، ما يشكل انتهاكاً للفقرة 1 من المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل.

.for the eighty-third session of the Committee on the Rights of the Child, 20 January–7 February 2020  
متاح عبر الرابط [www.hfhr.pl/wp-content/uploads/2020/01/en-BY\\_Alternative\\_report\\_CRC.pdf](http://www.hfhr.pl/wp-content/uploads/2020/01/en-BY_Alternative_report_CRC.pdf)

(31) بيلاروس، قانون أصول المحاكمات الجنائية، المادة 432.

(32) المبادئ التوجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية.

(33) بيلاروس، قانون العقوبات، المادة 27. متاح عبر الرابط [https://kodeksy-by.com/ugolovnyj\\_kodeks\\_rb.htm](https://kodeksy-by.com/ugolovnyj_kodeks_rb.htm)

(34) متاح عبر الرابط [http://president.gov.by/ru/news\\_ru/view/kommentarij-k-dekretu-o-neotlozhnyx-merax-po-protivodejstviju-nezakonnomu-oborotu-narkotikov-10537/](http://president.gov.by/ru/news_ru/view/kommentarij-k-dekretu-o-neotlozhnyx-merax-po-protivodejstviju-nezakonnomu-oborotu-narkotikov-10537/)

41 - ووفقاً للإحصاءات الحكومية (انظر CRC/C/BLR/RQ/5-6)، ما برح عدد القاصرين الذين يقضون عقوبة في المستعمرات العقابية في بيلاروس ينخفض باطراد منذ عام 2016<sup>(35)</sup>. ورغم عدم نشر معلومات رسمية عن السجناء الأحداث لعام 2019، فقد كان من المفترض أن ينخفض عدد جميع الأطفال الذين يقضون أحكاماً بالسجن في مرافق الاحتجاز في بيلاروس نتيجة لقوانين العفو المعتمدة في تموز/ يوليو 2019 وأيار/ مايو 2020، وكذلك بعد التعديلات التشريعية<sup>(36)</sup>.

42 - وفي تموز/ يوليو 2019، وقّع رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشينكو قانون عفو مُنح بموجب العفو لنحو 6 000 مدان وشخص قيد التحقيق<sup>(37)</sup>. ووفقاً للأحكام، كان من المقرر منح العفو في غضون تسعة أشهر من تاريخ دخول القانون حيز النفاذ. وكان من المقرر الإفراج عن الأشخاص، بمن فيهم القاصرون، المدانون بجرائم لا تصنف على أنها جرائم خطيرة أو خطيرة بشكل خاص. وستخفّف الأحكام الصادر في حق جميع المدانين الذين كانت تقل أعمارهم عن 18 سنة عند بدء نفاذ القانون، سنتين أو سيعفون من المسؤولية الجنائية<sup>(38)</sup>.

43 - وفي 8 أيار/ مايو 2020، وقّع الرئيس قانون عفو آخر كان سبق للبرلمان أن أقره. واستناداً إلى وزارة الشؤون الداخلية، سيُشمل العفو الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والسبعين للانتصار في الحرب الوطنية العظمى، نحو 5 400 شخص<sup>(39)</sup>. وستُخفّض سنة واحدة عقوبات فئات معينة من المدانين، بينهم المدانون بجرائم متصلة بالمخدرات بموجب الأجزاء 1 و 2 و 3 من المادة 328 من قانون العقوبات، الذين لا يمكن إغفارهم من المسؤولية الجنائية. وستقدم الحكومة عفواً لمن يقضون عقوبات على جرائم متصلة بالمخدرات شرط أن يكونوا أبدوا حسن سلوكهم في مرافق الاحتجاز، وأُعربوا عن توبتهم وقضوا بالفعل نصف مدة عقوبتهم، وأن يكون لهم، بالنسبة إلى القاصرين، قريب أو صديق بالغ مسؤول عنهم.

44 - وتنتهي المقررة الخاصة على أن العفو يسري أيضاً على المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات، ولا سيما القاصرين. غير أن العفو لا يسري إلا على القاصرين المدانين بموجب الأجزاء 1 أو 2 أو 3 من المادة 328 من قانون العقوبات<sup>(40)</sup>. ولا يشمل قانون العفو المدانين بموجب الجزء 4 من المادة 328. ولذلك، فإن المقررة الخاصة قلقة من أن الأطفال الذين قد يكونون أُدينوا خطأً بموجب الجزء 4 من المادة 328، التي تعاقب بالحرمان من الحرية لفترة تراوح بين 10 سنوات و 20 سنة، لن يكونوا مشمولين بأحكام هذا القانون.

(35) بلغ عدد الأطفال الذين يقضون أحكاماً بالسجن 113 طفلاً (109 فتیان و 4 فتيات) في عام 2016، و 99 (92 فتى و 7 فتيات) في عام 2017، و 63 (58 فتى و 5 فتيات) في عام 2018.

(36) Viasna, *Monitoring Report of Places of Detention in Belarus in 2018–2019* (Minsk, Viasna, 2019). Available at [https://spring96.org/files/book/ru/2019\\_prison\\_conditions\\_ru.pdf](https://spring96.org/files/book/ru/2019_prison_conditions_ru.pdf)

(37) الموقع الرسمي لبيلاروس، "لوكاشينكو يوقع مشروع قانون العفو ليصبح قانوناً"، 22 تموز/ يوليو 2019. متاح عبر الرابط [www.belarus.by/en/government/events/lukashenko-signs-amnesty-bill-into-law\\_i\\_101527.html](http://www.belarus.by/en/government/events/lukashenko-signs-amnesty-bill-into-law_i_101527.html)

(38) بيلاروس، قانون العفو (19 تموز/ يوليو 2019). متاح عبر الرابط <http://pravo.by/document/?guid=12551&p0=H11900230&p1=1> valid.

(39) [http://president.gov.by/ru/news\\_ru/view/aleksandr-lukashenko-podpisal-zakon-ob-amnistii-v-svjazi-s-75-letiem-pobedy-v-velikoj-otechestvennoj-vojne-23621/](http://president.gov.by/ru/news_ru/view/aleksandr-lukashenko-podpisal-zakon-ob-amnistii-v-svjazi-s-75-letiem-pobedy-v-velikoj-otechestvennoj-vojne-23621/)

(40) تتعلق المادة 328 من قانون العقوبات بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتها ونظائرها.

45 - والمقررة الخاصة على علم بما لا يقل عن خمس حالات حُكِمَ فيها على قاصرين بموجب الجزء 4 من المادة 328 بالسجن لمدة تزيد عن 10 سنوات. وهذا أمر يثير القلق بوجه خاص، نظراً لوجود، بحسب المعلومات المتاحة، حالات عدة دِينٌ فيها قاصرون كانوا من مرتكبي الجرائم لأول مرة بجريمة المشاركة في أنشطة جماعة إجرامية منظمة لمجرد أنهم اشترتوا مخدرات من تاجر في حين لم تحدد السلطات هوية أي من الأعضاء الآخرين في "الجماعة" أو تلاحقهم قضائياً<sup>(41)</sup>.

46 - ويساور المقررة الخاصة القلق لأن كثيراً من الأطفال والشباب المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات قد أعلن عنهم باعتبارهم جناة معاودين (*رلوسنتك بالروسية*)، وهي صفة منصوص عليها في المادة 117 من قانون إنفاذ العقوبات. وبحسب التقارير، فإن صفة الجاني المعادٍ تنطبق على نحو 30 في المائة من جميع السجناء. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء إضفاء صفة الجاني المعادٍ بطريقة غير شفافة وتعسفية إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، سُجِلت حالات أُضفيت فيها هذه الصفة على أطفال وشباب لأنهم استلقوا على أسرّتهم عندما لم يؤذن لهم بذلك أو لأنهم لم يمشطوا شعرهم. وأُعلنَ إميل أوستروفكو، الذي اعتُقل وحُكِمَ عليه عام 2018 في سن السابعة عشرة جانبا معاودا لطول شعره ولأنه شوهد وهو يخلع قناع الحماية في العمل. بيد أنه، بسبب إصابته بربو مزمن، يعاني صعوبات في التنفس أثناء ارتدائه القناع. وحاول والداه استئناف قرار المرفق التعليمي المغلق، إلا أن المحكمة الابتدائية ومحكمة الدرجة الثانية ردتا شكواهما<sup>(42)</sup>.

47 - وفي ما يتعلق بالتعديلات التشريعية، تنثي المقررة الخاصة على التعديلات التي أقرها مجلس النواب على المادة 328 في 13 حزيران/يونيه 2019. ووفقاً لتلك التعديلات، خُفض الحد الأدنى للعقوبة بموجب الجزأين 2 و 3 من المادة 328، التي تجرّم توزيع المخدرات، سنتين. ومع ذلك، فإن القلق يساور المقررة الخاصة لأن سياسة المخدرات المتبعة في بيلاروس لا تزال عقابية بشكل مفرط ولا تدمج نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ولأنه لا تطبّق بدائل لتجريم الجرائم البسيطة غير العنيفة المتصلة بالمخدرات<sup>(43)</sup>.

48 - وتتوه المقررة الخاصة بأن بيلاروس وضعت خطط عمل وطنية لتحسين وضع الأطفال وصون مصالحهم (للفترة 2012-2016 و 2017-2021) وتؤكد أنه كي ينهض القانون بحقوق الطفل في بيلاروس ويعززها، يتعين أن تكون الأحكام متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما أحكام اتفاقية حقوق الطفل.

#### *الحقوق في المحاكمة العادلة للقاصرين المشتبه فيهم والمدانين بالجرائم المتصلة بالمخدرات*

49 - يتعرض الأطفال والشباب (حتى سن 29 عاماً) المتهمين بارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان منذ لحظة احتجازهم وأثناء التحقيق معهم ومحاكمتهم وحتى صدور الحكم في حقهم. ووفقاً للبيانات المتاحة، فمنذ إدخال تعديلات على قانون العقوبات في كانون الثاني/يناير 2015،

(41) Amnesty International, "Belarus: serious human rights concerns persist", submission for the thirty-sixth session of Working Group of the Universal Periodic Review, 2-13 November 2020

(42) <https://mspring.online/ru/astrauko-regional-court/?fbclid=IwAR0ttcb5flrY9zX2fVZdNWwHg4S.QGmQ7fUzYuoNlki6-g9q3xsTVRaWoFw>

(43) لم تتضمن التعديلات تعريفاً واضحاً للمسؤولية يستند إلى كمية المخدرات وأنواعها. ولا يزال الجزء 4 من المادة 328 ينص على عقوبة تصل إلى 20 سنة من الحرمان من الحرية على الاتجار بالمخدرات ضمن جماعة إجرامية منظمة، من دون تحديد ما الذي يمكن وصفه بكارتل مخدرات.

حوكم ما يصل إلى 15 000 من الأطفال والشباب وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدد طويلة لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات<sup>(44)</sup>. وينبغي أن تُضمن للأطفال، كما للكبار، عناصر الإجراءات القانونية الواجبة، مثل مبادئ الشرعية والتناسب وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في المشورة القانونية، والحق في اللجوء إلى المحاكم، والحق في الاستئناف.

50 - ولا يُعتقل الأطفال المشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات وفقاً لقوانين أصول المحاكمات الجنائية في بيلاروس أو وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتفيد تقارير بأنه لا يجرى الاتصال بالوالدين أو الأوصياء القانونيين فور القبض على طفلهما أو أثناء الاستجواب الأولي وغير ذلك من إجراءات التحقيق. وعند القبض على أيتام، لا يقدم إليهم أي دعم خارجي بديل في المراحل الأولى من الإجراءات القانونية.

51 - وفي إحدى الحالات، تعرض طفل، لدى اعتقاله، للضرب وللحرمان من الطعام والماء، ولم يُبلغ والداه بمكان وجوده إلا بعد انقضاء ما لا يقل عن ثماني ساعات. وعندما تقدم الوالدان بشكوى بشأن الأعمال غير القانونية التي قامت بها الشرطة، رفضت لجنة التحقيق فتح دعوى جنائية. واستأنف الوالدان قرار اللجنة، لكن المحكمة ردت استئنافهما في 7 أيار/مايو 2020. ومع أن الفاصر أذن لوالدته بتمثيله في المحكمة، فإن القاضي لم يسمح للأُم بذلك لأنه كان بلغ الثامنة عشرة من العمر<sup>(45)</sup>.

52 - كما أن المقررة الخاصة على علم بالممارسات المنهجية المتمثلة في التأخير في تعيين المحامين واحتجاز الأطفال إلى جانب البالغين في المرحلة السابقة للمحاكمة. وهناك أيضاً حالات يُجبر فيها القاصرون على توقيع إفادة يجرمون بموجبه أنفسهم بملئها عليهم ضباط التحقيق، ويكونون عرضة للعنف النفسي والبدني. وفي إحدى الحالات، لم يُسمح لطفل بقراءة وثائق الاستجواب، ولكنه أُجبر على توقيعها. ويساور المقررة الخاصة القلق لأن هذه الممارسات تنتهك الحق في محاكمة عادلة وغير ذلك من الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما الضمانات المنصوص عليها في المادتين 37 و 40. ويعامل كل طفل بإنسانية وباحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه<sup>(46)</sup>. ولا ينبغي لأي طفل أن يُحرَم من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسة ذلك إلا كإجراء مؤقت وأقصر فترة مناسبة.

53 - ويساور المقررة الخاصة القلق لأن الأطفال المشتبه في ارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات يعاملون معاملةً تنتهك مبدأ افتراض البراءة. ووفقاً للتقارير، يُساق الأطفال إلى إجراءات التحقيق وهم مكبلون بالأصفاد، ويساق الأطفال قيد التحقيق إلى قاعة المحكمة مكبلين بالأصفاد ويودعون في قفص. إن افتراض البراءة أساسي لحماية حقوق الإنسان للأطفال المخالفين للقانون. ويجب أن يستفيد الطفل المتهم بانتهاك القانون من تفسير الشك لصالحه، وألا يكون مذنباً إلا إذا ثبت ذلك وفقاً للقانون. وعلاوة على ذلك، قد يتصرف الأطفال في شكلٍ مريب نتيجة للخوف وعدم فهم العملية. لذا يجب على السلطات ألا تقتصر أن الطفل مذنب من دون إثبات الذنب بما لا يدع مجالاً للشك<sup>(47)</sup>.

Amnesty International, "Urgent action: protect rights of juvenile prisoners (Belarus: UA 36.19)", 21 March 2019. متاح عبر الرابط [www.amnesty.org/download/Documents/EUR4901002019ENGLISH.pdf](https://www.amnesty.org/download/Documents/EUR4901002019ENGLISH.pdf).

<https://nash-dom.info/60415> (45)

(46) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 37 (ج).

(47) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019) بشأن حقوق الطفل في قضاء الأحداث، استعريض بها عن التعليق العام رقم 10 (2007).

### الرقابة العامة لظروف احتجاز الأطفال

54 - يساور المقررة الخاصة القلق إزاء عدم وجود رقابة عامة فعالة على ظروف احتجاز الأطفال. وتعرضت لجان الرقابة العامة لانتقادات متكررة من قبل هيئات معاهدات الأمم المتحدة (CCPR/C/BLR/CO/5، الفقرتان 31 و 32). وتراقب هذه اللجان احتجاز الأطفال في إصلاحية واحدة للأحداث ولا ترصد مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة أو المؤسسات التعليمية المغلقة الخاصة. ويُرسَل الأطفال إلى هذه المؤسسات التعليمية وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية، ولا تكون مشاركة المحامي إلزامية. ويودع الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 11 و 18 سنة في مؤسسات تعليمية مغلقة خاصة لمدة تصل إلى سنتين لارتكابهم جرم بسيط بصورة منتظمة أو لارتكابهم أفعالاً تتضمن علامات على ارتكاب جرم أو جريمة<sup>(48)</sup>. وعملاً بالمادة 117 من قانون العقوبات، يخضع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة الذين ارتكبوا جرماً لأول مرة بموجب الجزء 1 من المادة 328، لتدابير تعليمية إلزامية عوض العقاب<sup>(49)</sup>.

55 - ووفقاً للمعلومات الواردة، ففي عام 2018، احتُجز 78 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة في كلية كرايفيتشي الخاصة المغلقة للطب؛ واحتُجز 68 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 14 و 18 سنة في مدرسة ماهيلو المغلقة الخاصة؛ واحتُجز أكثر من 40 فتاة تتراوح أعمارهن بين 13 و 17 سنة في مدرسة بيتريكاو المغلقة الخاصة. وفي عام 2019، دِينَ ثلاثة من رؤساء مدرسة ماهيلو باستخدام العنف ضد الأطفال<sup>(50)</sup>. وخلال التحقيق، اتضح أن ضرب الأطفال كان ممارسة شائعة في تلك المؤسسة<sup>(51)</sup>. وتشيد المقررة الخاصة بالتحقيق في حالات العنف ضد الأطفال وتؤكد أنه يجب على أي حالات حرمان للأطفال من الحرية أن تمتثل لمعايير حقوق الإنسان للأطفال المحرومين من حريتهم<sup>(52)</sup>.

### الحصول على التعليم في مرافق الاحتجاز

56 - ما من قواعد واضحة بشأن مواصلة التعليم المدرسي للأطفال في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، التي يقضي فيها الأطفال في كثير من الأحيان فترة تصل إلى سنة. ويحق للأطفال في المرافق العقابية المغلقة، بموجب القانون، الحصول على التعليم الثانوي<sup>(53)</sup>. غير أن المقررة الخاصة أبلغت بأن الأطفال لا يحصلون عملياً على التعليم أو لا يحصلون عليه بالقدر الكافي. وعلى سبيل المثال، لا يوجد سوى اثنتين من دورات الدبلوم للاختيار بينهما، وهما تقتصران على التخصصات التقنية. وأفيدَ عن حالات يرفض فيها ممثلو المدارس إجراء الامتحانات في مرافق الاحتجاز، ما يمنع الأطفال عملياً من الحصول على شهادات تخرجهم، وينتهك تالياً الحق في التعليم.

(48) بيلاروس، قانون العقوبات، المادة 117 (إدانة من دون إصدار حكم تطوي على تطبيق تدابير تعليمية إلزامية).

(49) رد حكومة بيلاروس على الرسالة المشتركة المؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019 من نائب رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التسفي، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. متاح عبر الرابط <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=35090>.

(50) <https://naviny.by/article/20181128/1543393893-osuzhdeno-rukovodstvo-mogilevskogo-sptu-zakrytogo-tipa>

(51) Belarusian Helsinki Committee and others, "Alternative report on the implementation of the Convention of the Rights of the Child in Belarus"

(52) قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجريين من حريتهم.

(53) بيلاروس، قانون التعليم، المادة 158 (11).

57 - ولا تقدم مرافق التعليم العالي في بيلاروس دورات دراسية إلى المحتجزين في مرافق الاحتجاز. ونظراً لعدم الحصول على تعليم عالي الجودة أثناء الاحتجاز، فإن الفرص المهنية والشخصية للشباب المسجونين تكون محدودة عند الإفراج عنهم، الأمر الذي سيكون له في نهاية المطاف أثر مدمر على المجتمع المحلي الذي يعودون إليه عند الإفراج عنهم. إن التعليم حق أساسي، ولجميع الأطفال في سن التعليم الإلزامي الحق في التعليم، بما في ذلك الحق في التقدم لامتحانات تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم ومصممة لإعدادهم للانضواء مجدداً في المجتمع<sup>(54)</sup>.

#### الحصول على الرعاية الصحية في مرافق الاحتجاز

58 - إن حصول الأطفال على الرعاية الصحية في مرافق الاحتجاز هو مبعث قلق بشكل خاص. فقد تلقت المقررة الخاصة معلومات مباشرة عن سوء أوضاع النظافة الصحية وأوضاع التغذية، بما في ذلك عدم توفر منتجات الألبان والبروتينات الحيوانية، المعروف عنها بأنها مغذيات أساسية للنماء الصحي للطفل. ومن الممارسات الشائعة أن تمنع سلطات السجن الأسر من تزويد السجناء بالأدوية والفيتامينات. ويمتد هذا التقييد ليشمل القاصرين المحتجزين، ما ينتهك حقهم في أن يعاملوا بطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين هم في سنهم.

59 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، يشكل عدم الحصول على الرعاية الصحية أمراً يثير الجزع بشكل خاص. وخلال هذه الجائحة، ارتفعت أسعار السلع الأساسية، مثل المعدات والمنتجات الوقائية للحفاظ على المناعة، ارتفاعاً حاداً في بيلاروس. وأفادت مصادر موثوق بها أنه لم يجر توفير أقنعة أو قفازات لحماية السجناء. والأطفال المحتجزون هم فئة ضعيفة بشكل خاص، كما أن عدم توفر الرعاية الصحية المناسبة لهم أثناء الجائحة يعرض حقهم في الصحة للخطر<sup>(55)</sup>.

60 - ومع أن الحكومة لم تتخذ إجراءات الإغلاق، فقد اعتمدت جميع مرافق الاحتجاز في البلد تدابير عزل ذاتي وتقييداً للزيارات، ما يعني أن الأقارب لا يستطيعون إلا إرسال أغراض موضبة في حزم إلى المدانين. ومع أن من الممكن توفير 10 كيلوغرامات إضافية من الأغذية في شكل طرود للسجناء أثناء انتشار الجائحة، نظراً للأزمة الاقتصادية، فإن أسعار المواد الغذائية باهظة بالنسبة إلى معظم أسر السجناء<sup>(56)</sup>. ولكن، ومن ناحية إيجابية، تشيد المقررة الخاصة بأن أطفالاً محتجزين، في بعض الحالات الفردية التي أُبلغت بها، أُتيحت لهم فرصة التحدث إلى أقاربهم عن طريق الفيديو للتعويض عن عدم إمكان إجراء الزيارات الشخصية. وهي تشجع إدارات السجن على مواصلة استخدام تكنولوجيا الاتصال المتاحة لزيادة فرص بقاء السجناء على اتصال بأقاربهم ومحاميهم.

61 - ورغم الإفراج عن مجموعات معينة من الأطفال المحتجزين وفقاً لقانون العفو لعام 2019، فإن الأحداث الذين صدرت في حقهم أطول عقوبات على جرائم متصلة بالمخدرات عملاً بالجزء 4 من

(54) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 24 (2019).

(55) United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN experts urge Belarus to release children and young people jailed for drug offences amid COVID-19 crisis", 7 May 2020.

(56) [https://nash-dom.info/60140?utm\\_source=telegram&utm\\_medium=channel&utm\\_campaign=](https://nash-dom.info/60140?utm_source=telegram&utm_medium=channel&utm_campaign=) (56)  
[.nash\\_dom&tg\\_rhash=92fb8eb52ff317](https://nash-dom.info/60140?utm_source=telegram&utm_medium=channel&utm_campaign=.nash_dom&tg_rhash=92fb8eb52ff317)

المادة 328 من قانون العقوبات ما زالوا يقضون أحكام سجنهم. كما أن آخرين أُعلن عنهم باعتبارهم جناءً معاودين هم غير مؤهلين أيضاً للعفو. وفي 31 آذار/مارس 2020، أطلقت منظمة العفو الدولية حملة للإفراج عن فلاديسلاف شاركوفسكي وإميل أوستروفكو، اللذين حُكم عليهما في عام 2018 بالسجن لمدة 10 سنوات و 8 سنوات على التوالي، لارتكابهما جريمة مخدرات غير عنيفة لأول مرة<sup>(57)</sup>. ويعاني السيد أوستروفكو من ربو مزمن. ولم يكن السيد شاركوفسكي يعاني أي مشاكل صحية قبل اعتقاله، ولكنه أصيب أثناء الاحتجاز بسعال مستمر ومتكرر، وعوائم العين وومضات في الرؤية، ومؤخراً، بتجلط الأوردة العميقة. وأفادت والدته بأنه شكها في 9 آذار/مارس 2020 من ألم في المعدة صباحاً وأغمي عليه في وقت لاحق من ذلك اليوم. ورغم إعطائه حقنة، فقد استمرت آلام المعدة. ولم يقدم الموظفون الطبيون في السجن إلى السيد شاركوفسكي وأقاربه أي معلومات عن مرضه. وفي خضم التفشي السريع لكوفيد-19، يتزايد الخطر على صحة هؤلاء الأطفال وغيرهم من الأطفال والشباب يومياً.

#### المستويات المعيشية الملائمة في مرافق الاحتجاز

62 - تنفيذ المعلومات الواردة بأن الظروف المعيشية للقاصرين والشباب في أماكن الاحتجاز سيئة للغاية. وتفيد التقارير بأن الملابس المقدمة في هذه المرافق هي إما ضيقة أو فضفاضة وغير مناسبة للمواسم، مع أنه يتعين على الأطفال والشباب القيام بأعمال بدنية شاقة، من دون معدات وقائية عادة. إن للأحداث المحرومين من حريتهم الحق في ظروف معيشية ملائمة تستوفي كل شروط الصحة والكرامة الإنسانية.

63 - وثمة تقارير أيضاً تفيد بأن الأحداث المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات يتعرضون للتمييز من قبل سلطات السجن وللمعاملة قاسية للغاية. وسُجلت حالات أُجبر فيها أحداث على ارتداء ملابس تميزهم عن السجناء الآخرين وحُرموا من الوصول إلى المرافق الترفيهية<sup>(58)</sup>. وإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير عن توزيع الأغراض المرسلة إلى الأحداث المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات على سجناء آخرين.

64 - وأبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن زلزالان الأحداث موجودة في الطبقة دون الأرضية في إحدى مرافق الاحتجاز المغلقة، حيث لا تصلها أشعة شمس كافية، وهي دائماً رطبة وباردة. ومرافق الحمام غير مفصولة عن حيز الإقامة. وفي بيان سيء السمعة صدر في 3 كانون الأول/ديسمبر 2014، قال الرئيس لوكاشينكو إنه "لا بد من تهيئة ظروف لا تطاق بالنسبة للأشخاص المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات" في الأماكن التي يقضون فيها مدة عقوبتهم<sup>(59)</sup> وأنه ينبغي جعل الظروف غير قابلة للتحمل إلى حد يحملهم على "طلب الموت"<sup>(59)</sup>. وتثير هذه التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين جزع المقررة الخاصة، فهي تصريحات تنشر رسائل تحطّ من قدر الإنسان وتسهم في إشاعة ظروف معيشية مهينة وغير ملائمة للمحتجزين المدانين بجرائم متصلة بالمخدرات.

(57) <https://eurasia.amnesty.org/2020/04/01/belarus-potrebuje-osvobodit-vladislava-sharkovskogo-i-emilya-ostrovko-ih-zdorove-v-opasnosti/>

(58) Amnesty International, "Urgent action"

(59) [www.interfax.by/news/belarus/1173223](http://www.interfax.by/news/belarus/1173223)

## العمل القسري

65 - استناداً إلى التقارير المتاحة، يخضع الأطفال والشباب في المستعمرات العقابية للعمل البدني الشاق من دون تقاضي أجر لائق. وإذا رفضوا أداء عملهم، يواجهون عقوبات ينص عليها القانون، كما لو كانوا محتجزين بالغين<sup>(60)</sup>. وأفيد بأنه يتعين على الأطفال العمل طوال اليوم مع ساعة واحدة فقط من الراحة<sup>(61)</sup>. وأبلغت إحدى الأمهات المقررة الخاصة بأنه يتعين على الأطفال في المرفق العقابي المغلق رقم 22، تلحيم أسلاك مستخدمة من منطقة تشيرنوبيل الملوثة بالإشعاع وكان من الممكن أن تتسبب بأذى لا يمكن إصلاحه بصحة الأطفال<sup>(62)</sup>.

66 - وكثيراً ما لا تسمح إدارات أماكن الحرمان من الحرية أن يتلقى الأطفال مساعدة من الممثلين القانونيين عندما يكون الجرم التأديبي قيد النظر في إطار نظام العقوبات. ويشكل رفض العمل أو الكف غير المأذون به عن العمل انتهاكاً للإجراءات المعمول بها في قضاء العقوبة، وينطويان على إنزال عقوبات. ويمكن للأشخاص الذين ينتهكون هذا الإجراء أن يحصلوا على صفة الجاني المعاد، ما يحرمهم من جملة أمور بينها فرصة النظر في منحهم عفواً رئاسياً وعفواً عاماً.

## جيم - إقامة العدل في الدعاوى الإدارية والجنائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين

67 - يساور المقررة الخاصة القلق إزاء تزايد المضايقات القضائية التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين خلال شهر أيار/مايو 2020. ومن 1 أيار/مايو إلى 9 حزيران/يونيه، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 340 شخصاً، بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحافيين ومدونين وعاملون في المجال الطبي وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، وفُرضت عليهم غرامات بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات أو بسبب التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية<sup>(63)</sup>.

68 - وقد نُذت معظم هذه الاعتقالات في أعقاب اعتقال الشرطة في ماهيليو في 6 أيار/مايو 2020 المدون الناقد المعروف سياريه تسيخانوسكي، الذي وُضع قيد الاحتجاز الإداري مدة 15 يوماً<sup>(64)</sup>. ونظم أنصار السيد تسيخانوسكي احتجاجات في جميع أنحاء البلد للمطالبة بالإفراج عنه فوراً. وأعلن السيد تسيخانوسكي أثناء احتجازه نيته الترشح للرئاسة، إلا أن طلب تسجيله رُفض. وأدى هذا القرار إلى ظهور تجمعات جديدة في عدة مدن بيلاروسية، ولا سيما غرودنو، حيث أُلقي القبض على السيد تسيخانوسكي مرة أخرى في 29 أيار/مايو. ومنعت الشرطة تنظيم تجمعات سلمية، وغُرم ما لا يقل عن 72 شخصاً، وحُكم على 69 شخصاً بالحبس مدة تصل إلى 15 يوماً بتهمة انتهاك إجراءات تنظيم المناسبات

(60) [www.mvd.gov.by/ru/page/department-ispolneniya-nakazaniy/informaciya-dlya-rodstvennikov-osuzhdennyh](http://www.mvd.gov.by/ru/page/department-ispolneniya-nakazaniy/informaciya-dlya-rodstvennikov-osuzhdennyh)

(61) [https://nash-dom.info/lib/browse/belarus\\_state\\_slavery](https://nash-dom.info/lib/browse/belarus_state_slavery)

(62) أُوقفت هذه الممارسة بعد حادث اندلاع حريق في 18 حزيران/يونيه 2019 دمر المبنى الذي كان يعمل فيه السجناء <https://nash-dom.info/57445>.

(63) Our House International Centre for Civil Initiatives, "Alexander Lukashenko threatens to execute the peaceful demonstrators by firing squad", 9 June 2020

(64) المدون، الذي يدير قناة على يوتيوب، معروف بموقفه النقدي من السياسات الحكومية. كان أعلن مؤخراً نيته الترشح للرئاسة في الانتخابات المقبلة في آب/أغسطس 2020.

الجمهورية<sup>(65)</sup>،<sup>(66)</sup>. وأجريت محاكمات في ليدا وماهيليو وغوميل وفيتيبسك وغرودنو وغيرها من المدن في جميع أنحاء البلاد. وأفيد أيضاً بأن الشرطة اعتقلت مدافعين عن حقوق الإنسان كانوا يراقبون الاحتجاجات. كما أفيد بأن الشرطة اعتقلت 4 صحافيين<sup>(67)</sup> و 12 مدوناً كانوا يغطون التجمعات السلمية حُكم عليهم لاحقاً بالاحتجاز الإداري. واحتُجز عاملان طبيان بزعم الإغراب عن أوجه قلقهما إزاء كوفيد-19 مع السيد تسيخانوسكي في بث مباشر عبر الإنترنت وحكم عليهما بالسجن سبعة أيام.

69 - وأفيد بأن جميع المحتجزين اتهموا بموجب المادة 23-34 من قانون المخالفات الإدارية بانتهاك قواعد تنظيم المناسبات الجماهيرية، التي يعاقب عليها بغرامة أو باحتجاز إداري.

70 - وواجه المتهمون بمخالفات إدارية مخالقات عديدة في مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة. وقبل جلسات المحكمة، أبقى المتهمون محتجزين في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة من دون إمكانية الاتصال بمحاميههم. وأفيد بأن القيود المفروضة على الاتصال بالمحامين نُفذت في ضوء جائحة كوفيد-19. وفي بعض الحالات، ظل المتهمون في مرفق الاحتجاز أثناء المحاكمة ولم يسمح لهم بالمشاركة إلا عن طريق وصلة فيديو.

71 - وأفيد بأن الإدانات للمشاركة في تجمعات غير مصرح بها استندت حصراً إلى شهادات ضباط الشرطة. ومنع المتهمون من الإدلاء بشهادات أو استدعاء شهود. ولم يكن العديد من المحاكمات مفتوحاً أمام الجمهور، وأفيد بأن القضاة برروا ذلك بأنه تدبير وقائي خلال جائحة كوفيد-19 رغم عدم اتخاذ السلطات الصحية أي تدابير للتباعد البدني داخل البلد. ولم تتخذ أي تدابير من هذا القبيل على المستوى التشريعي، ولم تصدر المحكمة العليا أي تعليمات للحد من الطابع العلني لجلسات المحكمة. ويساور المقررة الخاصة القلق من أن المضايقة القضائية تُستخدم كأداة لإسكات الأصوات الناقدة للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، في انتهاك للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً المعروف أيضاً بالإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

72 - وما يثير القلق بصفة خاصة المضايقات القضائية المستمرة التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق البيئة بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية ضد بناء مصنع للطائرات في بريست<sup>(68)</sup>. وفي الفترة من 25 شباط/فبراير 2018 إلى 18 أيار/مايو 2020، تلقى المشاركون في تلك الاحتجاجات غرامات بلغ مجموعها 49 141 روبلا بيلاروسيا (نحو 20 500 دولار)، وألقي القبض على 67 شخصاً حُكم عليهم بما مجموعه 130 يوم احتجاز إداري<sup>(69)</sup>. ويساور المقررة الخاصة القلق إزاء تزايد المضايقات القضائية. وفي الفترة من 23 نيسان/أبريل إلى 18 أيار/مايو 2020، ألقى القبض على 34 شخصاً حُكم عليهم بالسجن لمدة

(65) <http://spring96.org/ru/news/97316>

(66) United Nations, OHCHR, "Belarus must stop crackdown to silence opposing views – UN experts", 5 June 2020.

(67) <https://baj.by/ru/content/v-belarusi-chetyreh-zhurnalistov-sudyat-za-uchastie-v-nesoglasovannyh-akciyah>

(68) منذ 25 شباط/فبراير 2018، يتجمع الناس سلمياً كل يوم أحد في ساحة لينين في بريست للاحتجاج على تشييد مصنع الطائرات. سعى المنظمون 325 مرة إلى الحصول على تصاريح لتنظيم الاحتجاجات، ولكن السلطات رفضتها باستمرار، باستثناء مرة واحدة في 29 نيسان/أبريل 2018. لذلك عادة ما كانت الاحتجاجات تضم أشخاصاً يجتمعون لحمل البالونات أو إطعام الحمام.

(69) <http://ecohome-ngo.by/kak-presleduyutsya-brestskie-aktivisty-na-protyazhenii-protesta-tsifry-i-fakty/>

إجماليها 115 يوماً، وصدرت في حقهم غرامات قدرها 19 980 روبلا بيلاروسيا (نحو 8 300 دولار)<sup>(70)</sup>. ووفقاً للتقارير، قامت الشرطة، في أعقاب الاحتجاج السلمي في بريست في 10 أيار/ مايو 2020، باحتجاز رومان كيسلياك، وهو محام في مجال حقوق الإنسان، وأولادزيمير فياليشكين، وهو ناشط في مجال الحقوق البيئية وعضو في مركز فياسنا لحقوق الإنسان، كانا يراقبان التجمع. ولم يُبلَّغ أقربيهما ولا زملاؤهما بمكان وجودهما لمدة يومين بعد اعتقالهما. وفي 12 أيار/ مايو 2020، حُدد مكان وجودهما، وأُحيلتا إلى محكمة حيث فُرضت عليهما غرامة قدرها 1 350 روبلا بيلاروسيا (نحو 550 دولاراً) لكل منهما بموجب المادة 23-34 من قانون المخالفات الإدارية<sup>(71)</sup>. ولم يُفرج عنهما بل اقتيدا إلى مركز احتجاز قبل المحاكمة في انتظار جلسة استماع أخرى في المحكمة. ويمكن أن ترقى هذه الممارسات القضائية إلى حد الاختفاء القسري وهي تُستخدم لتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد المجتمع المدني.

#### الحبس لعصيان إدارة السجن

73 - لا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء التطبيق المنهجي للمادة 411 من قانون العقوبات (عصيان إدارة الإصلاحية)، التي يمكن بموجبها تمديد مدة العقوبة إلى أجل غير مسمى. وأُبلغت المقررة الخاصة بحالة واحدة حُكم فيها، في آب/أغسطس 2017، على سجين قبل ستة أشهر من إطلاق سراحه، بموجب الجزء 2 من المادة 411 لعصيانه إدارة المرفق العقابي المغلق بالسجن سنة وتسعة أشهر. وفي آذار/مارس 2019، حُكم عليه مرة أخرى بموجب الجزء 2 من المادة 411 بالسجن سنتين إضافيتين. وفي شباط/فبراير 2020، رفعت دعوى جنائية أخرى ضد السجين بموجب الجزء 2 من المادة 411. وفي هذه الدعوى، كانت المسؤولية الجنائية بموجب المادة 411 ناجمة عن رفض السجين تنظيف أراضي المرفق، وعدم تحية رئيس المرفق، وعدم الامتثال لقواعد اللباس في السجن، وعدم اتباع تعليمات الإدارة بالنهوض من السرير، ورفض ممارسة التمارين البدنية. وتلقى، على كل هذه الانتهاكات للأنظمة الداخلية، عقوبات تأديبية، بينها نقله إلى زنزانية انفرادية مدة شهر. وعليه، فإن هذه الدعاوى، التي أفيد بأنها منتشرة على نطاق واسع، تنتهك مبدأ عدم المحاكمة مرتين على الجرم نفسه، الذي ينص على عدم معاقبة أي شخص مرتين لسبب الدعوى نفسه.

74 - ويساور المقررة الخاصة القلق لأن تطبيق المادة 411 تعسفي وغير متناسب وكثيراً ما يُستخدم لإسكات ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء الاحتجاز، مثل ميكالاي دسيادوك، الذي حُكم عليه بالسجن سنة أخرى قبل أيام قليلة من موعد الإفراج عنه في شباط/فبراير 2015<sup>(72)</sup>. وهذا الأمر يخلق وضعاً يكون فيه تحديد المسؤولية الجنائية متوقفاً على تحيز إدارة السجن في تطبيق التدابير العقابية<sup>(73)</sup>. وينبغي النظر في الانتهاكات التأديبية ضمن إطار تطبيق التدابير التأديبية، لأن جسامه العقوبة المنصوص عليها في المادة 411 لا تتناسب مع خطورة المخالفة ولأن هذه الانتهاكات لا تشكل تهديداً للمجتمع.

(70) <http://ecohome-ngo.by/sbor-sredstv-na-oplatu-shtrafov-brestskim-aktivistam/>

(71) International Federation for Human Rights, "Belarus: arbitrary arrest of several environmental rights defenders in Brest", 15 May 2020.

(72) Viasna, "Pavel Sapelka: 'Punishment under article 411 of the Criminal Code is arbitrary deprivation of liberty'", 25 March 2015.

(73) Human Rights House Foundation, "Article 411 is a new way to hold political prisoners behind bars", 3 April 2015.

75 - ومن دواعي القلق الأخرى أن تشريعات بيلاروس لا تتضمن قائمة كافية وافية بالسلوك الذي يشكل مخالفة تأديبية، الأمر الذي يتعارض مع أحكام قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

76 - تكرر المقررة الخاصة الإعراب عن أسفها إزاء استمرار سياسة عدم الالتزام بالولاية وتأمل أن تعيد حكومة بيلاروس النظر في هذا الموقف. إن الالتزام بالولاية هو فرصة حقيقية للحكومة لكي تبدي استعدادها للتفكير في قضايا حقوق الإنسان وللتعامل مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بغية تحسين حالة حقوق الإنسان.

77 - وتأسف المقررة الخاصة لعدم إحراز تقدم ملحوظ في مجال حماية حقوق الإنسان في بيلاروس. بيد أن المقررة الخاصة ترحب بعمل الحكومة مع كبير مستشاري حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الموجود مقره في مينسك، ومع أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن مسائل حقوق الإنسان في بيلاروس. وتشجع المقررة الخاصة الحكومة على مواصلة عملها مع منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة سياسة المخدرات. وتثني المقررة الخاصة على مشاركة الحكومة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتأمل في أن تفي الحكومة بالتزامها بمشاركة عملية مجدية وبناءة.

78 - ولا تزال معظم التوصيات المقدمة في التقارير السابقة للمقررة الخاصة صالحة.

79 - وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم حكومة بيلاروس بما يلي:

- (أ) إنشاء مجلس قضائي مستقل لاختيار القضاة وترقيتهم وتأديبهم بشكل نزيه، بما يتماشى مع أحكام المبادئ الأساسية بشأن استقلالية السلطة القضائية؛
- (ب) ضمان أمن شغل القضاة لمناصبهم، وهو أمر ضروري لتمكينهم من أداء واجباتهم بشكل مستقل، من دون أي تأثيرات أو إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات غير سليمة؛
- (ج) ضمان أن يتمكن المدعون العامون من أداء واجباتهم من دون تدخل لا مبرر له من جانب السلطة التنفيذية، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بدور أعضاء النيابة العامة؛
- (د) توعية القضاة والمدعين العامين بمفهوم استقلالية القضاء وقيمه ومبادئه، وتزويدهم بالتدريب الملئم تحقيقاً لهذه الغاية؛
- (هـ) ضمان تمكن المحامين من أداء كل وظائفهم المهنية من دون تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير سليم، وعدم تعرضهم، أو التهديد بتعرضهم، للملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية أو الاقتصادية أو غيرها من العقوبات نتيجة لقيامهم بأي عمل يتفق مع واجبات ومعايير وأداب المهنة المعترف بها دولياً؛
- (و) مراجعة الأنظمة والممارسات المتعلقة بترخيص مزاولة عمل المحامين ورصده، وضمان الاستقلال التام لنقابات المحامين وللمحامين وحمايتهم الفعالة من أي شكل من أشكال التدخل أو الانتقام غير المبررين في ما يتعلق بأنشطتهم المهنية؛

- (ز) رفع أي قيود على حرية المحامين في التعبير؛
- (ح) ضمان قدرة المحامين على تشكيل رابطات مهينة تدير شؤونها بنفسها، وتمثل مصالحهم وتشجع على مواصلة تعليمهم وتدريبهم وحماية نزاهتهم المهنية؛
- (ط) إنشاء نظام شامل لقضاء الأحداث يكون مقرونا بمحاكم وإجراءات متخصصة وتدريب للقضاة والمحامين والمهنيين المكلفين بإنفاذ القانون؛
- (ي) ضمان تقديم مساعدة قانونية مستقلة وعالية الجودة، في القانون والممارسة، إلى الأطفال المتهمين بأنهم انتهكوا، أو المعترف بهم على أنهم انتهكوا، قانون العقوبات منذ بدء الإجراءات القانونية في حقهم؛
- (ك) ضمان مشاركة الأوصياء القانونيين للأطفال والمدرسين وعلماء النفس والسلطات المختصة منذ بدء الإجراءات القانونية في حقهم؛
- (ل) ضمان احترام مبدأ افتراض البراءة، لا سيما في حالات الأطفال المخالفين للقانون؛
- (م) تشجيع التدابير غير القضائية، مثل التحويل والوساطة وإسداء المشورة، لصالح الأطفال المتهمين بارتكاب جرم جنائي، وعلى سبيل الأولوية، استخدام الأحكام السالبة للحرية، مثل الوضع تحت نظام المراقبة أو أداء الخدمة المجتمعية، بما يتماشى مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى؛
- (ن) ضمان استخدام الحرمان من الحرية كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، ومراجعتة بانتظام تمهيدا لسحبه؛
- (س) في الحالات التي لا يمكن فيها تجنب احتجاز الأطفال، ضمان حصول الأطفال على رعاية صحية عالية الجودة، بما في ذلك النظافة الصحية الكافية، والغذاء والتغذية والخدمات الطبية، والتعليم، وعدم إخضاعهم للعمل القسري، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ع) خلال جائحة كوفيد-19، تطبيق وقف اختياري بالنسبة إلى الأطفال الذين يدخلون مراكز الاحتجاز، وتنفيذ بدائل للاحتجاز، وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين يمكن الإفراج عنهم بأمان والذين لا يشكلون خطراً على المجتمع؛
- (ف) مواءمة قوانين وممارسات الاحتجاز الإداري مع المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع مراعاة التعليق العام رقم 35 (2014) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المادة 9 (حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه)؛
- (ص) ضمان التقيد الصارم بمبدأي الشرعية والتناسب في أي قرارات تقييد حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، واحترام الحقوق في محاكمة وفق الأصول القانونية احتراماً تاماً؛
- (ق) إنهاء المضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والمدونون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، وضمان احترام حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي في جميع الأوقات، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات؛

(ر) ضمان أن يتلقى المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والمدونون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة، وفقاً للمادتين 9 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ش) ضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والمدونون وغيرهم من أفراد المجتمع المدني من العمل في بيئة تمكينية ومن القيام بأنشطتهم المشروعة دون خوف من الانتقام أو التهديد أو المضايقة أو التجريم من أي نوع؛

(ت) إلغاء المادة 411 من قانون العقوبات التي يمكن بموجبها تمديد مدة العقوبة على عصيان أوامر مرفق إصلاحي إلى أجل غير مسمى، ووضع قائمة كافية وإفية بالسلوك الذي يشكل مخالفات تأديبية في السجون.